نِظَامُ الإِضْمَارِ العَرَبِيّ فِي الحَدِيثِ القُدُسِيّ
مُقَارَبَةٌ وَظِيفِيَّةٌ نَصِّيَّةٌ

أ. محمد عرباوي جامعة المسيلة

الملخص:

يُقَارِبُ هذا المقال ظاهرة الإضمار العربي، لفهم نظامه ودراسة وظيفيته النصية، وهذا بالتطبيق في مدونة الأحاديث القدسية، معتمداً على المنهج الوصفي في وصف وتحليل الوظيفة النصية الأساسية للإضمار وهي الربط الإحالي، وكذا الوظائف النصية الثانوية له؛ باعتبارها ظِلالاً تُلازم الوظيفة الأساسية وتتطلب جهداً وتدقيقاً من الباحث لتحديدها، ومنها: أَمْنُ اللَّبْس في النص، الاقتصاد اللغوي في النص، المرونة اللغوية للنص، تحفيز المعرفة الخلفية للمتلقي تُجَاهَ عالَم النص، تعظيم شأن النص ومَراجِعِهِ، تَغْرِيضُ النص.

الكلمات المفتاحية: الإضمار، الحديث القدسي، الوظيفة النصية.

Abstract:

This article approaches the phenomenon of Arab anaphorique to understand his system and study its textual function. This is done by an application on a corpus of the divine discourse, and based on a descriptive method in the analysis of the fundamental textual function of the anaphora which is the referral link, and its secondary textual functions. It is also considered as the attendant of the fundamental function reflection. To determine this system, it is required from the researcher an effort and an accuracy in order to claim the relevant elements: to avoid the confusion and disorder, language economics, linguistic flexibility, to incite the knowledge previous to the receiver in respect of the context, glorify the importance of the text and its references, and displaying the purpose of the text.

Keywords*: system anaphonique, divine discourse, textual function.*

عند قراءتنا للأحاديث القدسية فإننا نلاحظ بشكل جلي كثرة الضمائر في نصوصها، وهذه الكثرة حتماً لا تكون اعتباطاً في نص مقدس يرتبط بالتشريع الإلهي

وتقترب لغته من لغة القرآن الكريم من حيث المعيارية، فالضمائر -من وجهة نظر نصية- تعمل على اتساق وانسجام النصوص باعتبارها أدوات للربط الإحالي، فإذا كان هذا الأخير هو الوظيفة الأساسية للإضمار، فنحن نتساءل الآن هل يمكن للإضمار في النص أن يتجاوز هذه الوظيفة؛ ويتطلع إلى وظائف نصية أخرى، بالنظر إلى تنوع واختلاف العمليات اللغوية التي يقوم بها؟ نحاول فيما يأتي كشف الوظائف النصية للإضمار، من خلال مقاربة وظيفية نصية لنماذج من نصوص مدونة صحيح الأحاديث القدسية للشيخ مصطفى العدوي.

أولاً- مفهوم نظام الإضمار:

الإضمار هو عملية توظيف الضمير في النص بدلا من إظهار مُسَمَّى ذلك الضمير، فالضمير اسم موضوع ليشير إلى مسماه الذي سبق تعيينه وذكره، يعرّفه "المرادي" بقوله: «الضمير هو الموضوع لتعيين مسمّاه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته»[1].

اختلف النحاة في عدّ الضمائر من المبهمات أو من المعارف، فقد عدّ "المبرد" جميع الضمائر من المبهمات[2]، وعبروا عن هذا الإبهام في الضمائر بالكناية: «فالمضمر أو الضمير اسم يكنىَّ به عن الظاهر من متكلم أو مخاطب أو غائب»[3].

فذا نظرنا إلى هذا الحوار: (-من الطارق؟ -أنا. -من أنتَ. -أنا محمد)، نجد أن المجيب قبل أن يكشف عن اسمه الصريح في الجواب الثاني، قام بستره وإبهامه وكنايته بضمير المتكلم (أنا) فقط في الجواب الأول، فالضمير اسم غير صريح يدلّ على شخص متكلّم أو مخاطَب أو غائب.

وخالف "الرضي" في حمل جميع الضمائر على الكناية ولم يعتبر منها سوى ضمير الغائب بخلاف المتكلم والمخاطب، قال: «أنا وأنت ليس بكناية لأنه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية إذ هو دال على المعنى بواسطة المرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه»[4]، وقد أقام هذا الحكم على أن المرجوع إليه في الغائب هو مُفَسِّرٌ ذِكْرِيٌّ وليس حُضوريٌّ، أما المرجوع إليه في المتكلم والمخاطب فهو مُفَسِّرٌ حضوري تشهد عليه حال التخاطب.

وبهذا فإن الضمائر تجمع بين التعريف والإبهام، فلئن كانت من المبهمات المفتقرة إلى مفسر؛ فإن هذا الإبهام يتصور فيها قبل دخولها التركيب، فإذا أُستعملت أصبحت من أشد الأسماء تعييناً، وأخذت قيمة الاسم الذي عوضته بها.

ثانياً- أقسام الإضمار العربي:

وضع النحاة العرب نظريتهم في وصف نظام الضمائر وضعا مستقلا عن النظرية التي وضعها نحاة بلاد الهند واليونان، فضمائر النحو العربي ثلاثة أنواع: المتكلم، المخاطب، الغائب، يقابلها في النحو الهندي: الشخص الأخير، الشخص الأوسط، الشخص الأول، وفي النحو اليوناني، الشخص الأول، الشخص الثاني، الشخص الثالث، على الترتيب[5]، حيث جاء تصنيف النحاة العرب للضمائر معتمدا على ما تدل عليه من دور في عملية التخاطب ولا أثر لمفهوم الأشخاص فيها، وهو ما يؤكد أنهم ليسوا مدينين في كبيرة ولا صغيرة إلى غيرهم بشأن وضع نظام الضمائر في اللغة العربية، ويدل أيضاً على عدم تأثرهم وأخذهم عن غيرهم من النحاة الذين سبقوهم في الزمن، على أن عدم التأثر والأخذ لا يعني بالضرورة عدم الإطلاع على ما وجد عند غيرهم.

تتفرع الضمائر في العربية حسب وجودها في المقام إلى: ضمائر الحضور وضمائر الغياب، ثم تتفرع ضمائر الحضور إلى متكلم هو مركز المقام الإشاري وهو الباث، وإلى مخاطب يقابله في ذلك المقام ويشاركه فيه وهو المتقبل[6]، والمعروف أن ضمائر المتكلم تفتقر إلى متكلم، وضمائر المخاطب تفتقر إلى مخاطب، فيكون المتكلم بمثابة المرجع لضميره، ويكون المخاطب كذلك، أما ضمير الغيبة فيفتقر في العادة إلى مذكور يعد مرجعا فلا يتضح معنى الضمير إلا بواسطة ذلك المرجع[7].

وهناك من يقسمها حسب البروز إلى: ضمائر ظاهرة (منفصلة ومتصلة)، وضمائر ضمنية (مستترة)، فالضمائر المنفصلة فيها: ضمائر الرفع: (هو، هي، هما، هم، هنّ، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن، أنا، نحن)، وضمائر النصب: (إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن، إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكن، إياي، إيانا)، أما الضمائر المتصلة ففيها: (تاء الفاعل، ألف الاثنين، واو الجماعة، نون النسوة، ياء المخاطبة،

ياء المتكلم، كاف الخطاب، هاء الغيبة، نا الفاعلين أو المفعولين)، أما الضمائر المستترة فتقدر بـ: (هو، هي، أنا، نحن)[8].

وبناءً على محلها الإعرابي تقسم إلى ضمائر رفع ونصب وجرّ، وباعتبار الموضع في التركيب تقسم إلى ما يسمى بضمير الفصل أو العماد وضمير الشأن والقصة.

ويقسم بعضهم الضمائر إلى ضمائر وجودية مثل: أنا، أنت، هو، هو، هم ...إلخ، وإلى ضمائر ملكية مثل المتصلة بكلمة (كتاب) فيما يلي: كتابي، كتابك، كتابهم، كتابه، كتابنا...إلخ، وإذا نظرنا إلى الضمائر من زاوية الاتساق؛ أمكن التمييز فيها بين ضمائر محيلة خارج النص بشكل نمطي وهي الدالة على المتكلم والمخاطب، وضمائر اتساقية محيلة داخل النص وهي ضمائر الغائب[9].

ثالثاً-الوظائف النصية للإضمار في الأحاديث القدسية:

الضمير إذا اعتبرتَه خارج الخطاب الفعلي الحقيقي ليس سوى صيغة فارغة لا يمكن أن تتعلق بشيء أو بمتصور، فهو لا يكتسب حقيقته وطبيعته إلا من الخطاب، وقد تعددت وظائفه النصية في الأحاديث القدسية، بحسب علاقاته النحوية والتركيبية والدلالية، ويمكن تقسيمها إلى وظيفة أساسية ووظائف ثانوية كما يلي:

أ- الوظيفة النصية الأساسية للإضمار في الأحاديث القدسية (الربط الإحالي)

تتمثل الوظيفة النصية الأساسية للإضمار في الربط الإحالي، أي تحقيق عملية الإحالة في النص؛ ومن ثم عملية الربط النصي، فإذا كانت المعارف القائمة على العهد المقالي تحقق الترابط النصي على عكس المبهمات التي يشترط في استعمالها توفر رافع الإبهام عنها؛ فما حظ الضمائر من تحقيق الترابط بين أجزاء نص الخطاب باعتبارها تجمع بين التعريف والإبهام؟

كشف "الجرجاني" عن الدور الرابطي للإضمار في سياق تفريقه بين الإظهار والإضمار بقوله: «الإظهار للقطع والاستئناف ووضع الكلام وضعا لا يحتاج فيه إلى ما قبله، والإضمار وضع الكلام وضعاً يحتاج فيه إلى ما قبله»[10].

والربط بالضمير العائد في التركيب يقوم على المعنى وليس على الإعراب، يدلك على ذلك تنوع المواضع والمحلات التي يحتلها فيما يربطه، فقد يكون رفعاً ونصباً وجراً، وهو ما يؤهله لأن يكون رابطاً بين أجزاء الجملة الواحدة، وكذا بين الجمل المستقلة في النص حيث لا تشترط وحدة البنية العاملية[11].

واعتبر الدكتور "مصطفى حميدة" الضمير المستتر رابطا معنويا وليس لفظيا مهمته تحقيق الارتباط وليس الربط، لأن اللغة في رأيه تنشئ الربط بواسطة اللفظ، وتنشئ الارتباط بدون لفظ، حيث يقول: «..والّذي أرتضيه وأطمئن إليه أنّ تقدير الضمير المستتر إنما هو قرينة معنوية على نشوء ارتباط، وأنّ وجود الضمير البارز إنما هو قرينة لفظية على نشوء ربط»[12]، أي أنه يرى أن الرّبط علاقة تصطنعها اللّغة بطريق الأداة أو اللفظ.

وحين يُستخدم الضّمير البارز للرّبط فإنّه يصبح في حكم الأداة، فهو يؤدّي وظيفته في الرّبط كما تؤدّيها أدوات المعاني الرَّابطة، وما يميز الضمير البارز عن الأداة أنّه يعتمد على إعادة الذِّكر في الوقت الّذي تعتمد فيه أدوات الرّبط على معانيها الوظيفية[13].

غير أن الضمير في رأينا مَهْمَا كان شكله هو الوسيلة والأداة التي من شأنها ربط أجزاء النص والإحالة بين عناصره تحقيقاً لاتساقه، أما الارتباط فهو الصورة النهائية التي تُظهر العلاقة الحاصلة بين هذه الأجزاء بعد أن يفعل الضمير فعله، وتقدير الضمير هو ضرورة يحتمها التحليل النصي ككل وليس التحليل النحوي الجملي فقط كما اعتقد الدكتور حين قال: «إنّ تقدير الضمير المستتر ضرورة يُحتِّمها التّحليل النّحوي للجملة العربية؛ ففي قولنا: (خُذْ)، يصبح تقدير الضمير ضروريا من الناحية الدلالية، وإلاّ كان الفعل حدَثاً دون مُحدِث، وكان الإسناد مفتقرا إلى مسند إليه، كما أنّ تقدير الضمير هنا يُحتِّمه القياس النحوي ويشير إليه..»[14].

تعتبر الضمائر من أدوات الإحالة إلى مراجع موجودة داخل النص أو خارجه، ومثلها في الإحالة أسماء الإشارة وأسماء الموصول لذلك يطلق بعض اللغويين صفة الضميرية على هذه الأسماء المبنية[15].

فالدور الأساسي للضمائر هو الإحالة التي تخضع لقيد دلالي وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه[16]، حيث تعد الضمائر أفضل الأدوات التي يستعملها المتكلمون للإحالة على كيانات معطاة، فضمير المفرد الغائب "هو" ليس له معنى خاصا يتفرد به إذا أخذ منعزلا، بل يتضح معناه إذا ارتبط بلفظ آخر هو المرجع الذي يشير ويعود عليه، وقد أدى هذا بالعديد من اللغويين إلى القول بأن صيغة اسمية مثل "هو" ليست في الواقع أداة محيلة بذاتها، وأنها لا تستعمل إلا في الإحالة داخل نص يحتوي كذلك على صيغة اسمية كاملة[17].

غير أن الباحث "محمد الشاوش" يرى أن الربط النصي بالضمائر يتحقق بضمائر الغائب دون ضمائر المتكلم والمخاطب، لأن ضمائر الغائب هي وحدها من بين الضمائر الأخرى التي تلعب دور الإحالة[18].

الربط الإحالي بالضمير البارز يشترط أن يكون له مرجع يعود ويحيل إليه، ويكون ملفوظا به سابقا ومطابقا له أو متضمنا له[19]، نحو: (لقي إبراهيم أباه آزر) ،"الهاء" في (أباه) ضمير متصل بارز يحيل على مرجع سابق ومطابق له من حيث العدد والجنس هو (إبراهيم)، والإحالة تنقسم إلى أشكال متعددة هي:[20]

- من حيث العلاقة بالنص تنقسم إلى داخلية وخارجية.
- من حيث رتبة الضمير من المرجع تنقسم إلى قبلية وبعدية.
- من حيث قرب الضمير من المرجع تنقسم إلى قريبة وبعيدة.

والضمير يلعب دوراً هاماً في الربط بين المسند والمسند إليه إذا كان المسند جملة مثل: الخبر، الحال، الصفة، الصلة، وذلك عن طريق عودته وإحالته إلى المسند إليه حين يأخذ الضمير موقعاً في جملة المسند في النص.

وقد تناول "ابن هشام" في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) الرّوابط التي تحيل إحالة بعدية في مبحث "المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخِّر"، وهو ما يعني مدى اهتمام علمائنا بالدّور الرّابطي للضمير من خلال مرجعيته على متقدّم أو متأخِّر، وسبْقهم إلى ملاحظة فكرة الإحالة وإن كان تناولهم لها بقي في إطار الجملة.

والنحاة العرب لم يعالجوا أمر الإحالة والرّبط بالضمير بشكل يشمل النّص ككل بوصفه الوحدة اللّغوية الكبرى كما في مباحث لسانيات النّص، بل دارت معظم دراساتهم النحوية في فلك الجملة، وهذا لغرض تقعيد اللغة وتقويم اللّسان في نطق الجملة، ويكفيهم فضلاً أنّهم عبّدوا الطريق للباحثين المحدثين في مجال علم اللغة النصي، وهو ما اعترف به علماء النّص حينما رأوا في نحو الجملة تمهيداً ضروريا للسانيات النّص، حيث يقول الباحثان "فولفجانج هاينه من" و"ديتر فيهفيجر": «نحن ننطلق من كون العلاقة تكاملية بين علم اللغة النصي وعلم اللغة الجملي، حيث يُنظر إلى دراسات علم اللغة الجملي على أنها تمهيد ضروري لأبحاث علم اللغة النصي من جهة، لكنها من جهة أخرى يمكن أن تتجاوز في علم اللغة النصي الأكثر شمولا»[21].

ولبيان فائدة الربط الإحالي النصي في الأحاديث القدسية؛ اخترنا الحديث الآتي: عن أبي مسعود قال: قال رسول الله(ص): {حُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنَ الخَيْرِ شَيْءٌ إِلاَّ أَنَّهُ كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكَانَ مُوسِراً فَكَانَ يَأْمُرُ غِلْمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ المُعْسِرِ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ تَجَاوَزُوا عَنْهُ}[22].

الضمير إن لم يكن مذكورا في جملة الخبر فهو محذوف مقدّر؛ فالجملة الفعلية (يخالط الناس) هي خبر للفعل الناسخ (كان)، وهي مشتملة على ضمير مستتر تقديره "هو" يعود على اسم الفعل الناسخ الذي هو مبتدأ في الأصل وهو ضمير مستتر نفسه في اللّفظ والقصد "هو"، وهذا من الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الضمير الرّابط وإلاّ وقع اللّبس، فشرط الرّبط بالضمير «أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللّفظ والقصد بحيث لو عدنا بالإضمار إلى الإظهار لحصلنا على اللّفظ نفسه وعلى المدلول نفسه»[23]، وقد تم الرّبط بالضّمير العائد "هو" على مستويين، على المستوى التركيبي من خلال ربط الجملة المشتمل عليها بما قبلها، وعلى المستوى الدّلالي من خلال المطابقة بين الضّمير الرّابط والمرجع الذي يعود عليه داخل البنية اللغوية، فجاء الترابط في النص متيناً والنّسج محكماً.

والكلام نفسه يقال على جملة (يأمر غلمانه) إلا أن هذه الجملة إلى جانب الضمير المستتر "هو" في الفعل (يأمر) فهي تتضمن ضميراً متصلاً آخر "الهاء"

المضافة إلى (غلمانه) وكلاهما يعودان على اسم كان الذي أصله مبتدأ، والضمير المتصل للغائب المفرد "الهاء" تلاحظ أنه ظاهر في مواقع أخرى من النص غير جملة الخبر مثل (له)، (منه)، (عنه)، وعمل على تخليص التركيب من التفكّك وزيادة تحصيل الترابط في النص واتساقه من خلال الإحالة إلى مرجع واحد موجود في صدر النص هو (الرجل)، وفي هذا النص نجد ضمير الغائب هو الذي ساهم في تحقيق الإحالة، ومن ثَمّ كان دوره بارزا في اتساق النص أكثر من بقية الضمائر، وهو ما أكّده "هاليداي" و"حسن" في قولهما: «حين نتحدث عن الوظيفة الاتساقية لإحالة الشخص (أي الضمير المحيل إلى الشخص أو الشيء) فإنّ صيغة الغائب هي التي نقصد على الخصوص»[24].

الأصل في الخبر أن يأتي مفردا لا يحتاج إلى رابط لفظي يربطه بالمبتدأ، وقد يرد هذا الخبر جملة نائبة عن المفرد وتحتوي على معنى المبتدأ الذي سيقت له، ولا يتحقق هذا الاحتواء المعنوي إلاّ بوجود عائد أو رابط في جملة الخبر يعود على المبتدأ ويربطها به، وهذا الرّابط جعله "ابن هشام" لا يخرج عن واحد من عشرة روابط سمّاها (روابط الجملة بما هي خَبَرٌ عنه)، وهذه الرّوابط هي: الضمير، الإشارة، إعادة المبتدأ بلفظه، إعادة المبتدأ بمعناه، عموم يشمل المبتدأ، أن يعطف بفاء السببية جملةٌ ذاتُ ضمير على جملة خالية منه أو العكس، العطف بالواو، شرطٌ يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، (أل) النائبة عن الضمير، أن يكون معنى الجملة هو ذاته معنى المبتدأ، وجعل الضمير هو الأصل في الربط[25].

ويؤكّد "الرضي" حاجة الجملة الواقعة خبراً إلى الضمير الرابط بقوله: «...وإنما احتاجت إلى الضمير لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام؛ فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرّابطة هي الضمير، إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض»[26].

وإذا كانت جملة الخبر ليست المبتدأ نفسه في المعنى، فإنها تشترط الضمير رابطا لها بالمبتدأ، أي أن أصل الخبر أن يُبدأ به في المعنى وإذا لم يكن كذلك فيجب أن يتضمن رابطاً يرجع على المبتدأ، فجملة (قام عمرو) في مثال: (زيد قام عمرو) خالية من الضمير العائد الذي يرجع إلى المبتدأ، فصارت أجنبية عن المبتدأ وليست

من تمامه، وأصبح الكلام لا معنى له لانقطاع الصّلة بين أجزائه، فكون جملة الخبر غير مستقلة بمعناها فإنها تحتاج إلى رابط يربطها بغيرها.

ب- الوظائف النصية الثانوية للإضمار في الأحاديث القدسية

في الحقيقة؛ إن هذه الوظائف الثانوية يمكن استنتاجها ونحن نتتبع الوظيفة الأساسية للإضمار في النص وهي الربط الإحالي، أي أنها تكون ملازمة للإضمار هو يؤدي وظيفته الأساسية؛ فقط يبقى علينا أن نستشعرها ونتلمسها في النص؛ ومن تلك الوظائف النصية: أمن اللبس في النص، الاقتصاد اللغوي في النص، المرونة اللغوية في النص، تحفيز المعرفة الخلفية للمتلقي تجاه عالم النص، تعظيم شأن النص ومراجعه، تغريض النص.

1- أمن اللبس في النص:

يمنع الإضمار تجدد الدلالة في الخارج، فإذا قال القائل: (جاء زيدٌ وأكرمت زيداً) جاز أن يكون الزيدان شخصين مختلفين أو شخصاً واحداً، فإذا أضمرت ولم تظهر؛ ارتفع اللبس لأن تكرار اللفظ المذكور يوهم أنه غير الأول.

يحقق الضمير أمن اللَّبس في النص؛ لأنّ إعادة ذكر اللفظ قد يفضي إلى الالتباس في فهم المقصود، حيث يقول الرّضي: «..ولو كُرِّر اللفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما تُوُهِّم أنّه غير الأوّل»[27] ويوضّح ذلك الجرجاني بقوله: «ألا ترى أنّك لو قلتَ: أخواك قام أخواك، ورجلان ضرب الرّجلان، جاز أن يُظنّ أنّ الثاني غيرُ الأوّل»[28]، غير أنّ الضمير لا يؤدي هذه الوظيفة دائما؛ بل قد يتسبب هو في هذا الالتباس، وهنا يجوز للمتكلم الإظهار بدل الإضمار أمناً للّبس، ففي قولنا: (جاء إخوة علي وهو)، قد يُتَوهَّم أن الضّمير (هو) شخص آخر غير (علي) وهنا يكون التّكرار وإعادة الذكر هو من يُؤَمِّنُ به اللَّبس فيقال: (جاء إخوة علي وعلي). إذن للضمير فاعلية نصية أخرى تتعلق بغموض النص ولبسه من جهتين متعاكستين؛ إما رفعه -أقصد رفع اللبس- وإما تحقيقه.

-عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنه- أن رسول الله(ص) قال: {نَجِيءُ نَحْنُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَنْ كَذَا وَكَذَا أَنْظُرُ أَيُّ ذَلِكَ فَوْقَ النَّاسِ، فَتُدْعَى الأُمَمُ بِأَوْثَانِهَا وَمَا كَانَتْ تَعْبُدُ الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ، ثُمَّ يَأْتِينَا رَبُّنَا بَعْدَ ذَلِكَ فَيَقُولُ: مَنْ تَنْظُرُونَ؟ فَيَقُولُونَ نَنْظُرُ

رَبَّنَا فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ فَيَقُولُونَ: حَتَّى نَنْظُرَ إِلَيْكَ، فَيَتَجَلَّى لَهُمْ يَضْحَكُ، فَيَنْطَلِقُ بِهِمْ وَيَتَّبِعُونَهُ، وَيُعْطَى كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ –مُنَافِقٌ أَوْ مُؤْمِنٌ– نُوراً ثُمَّ يَتَّبِعُونَهُ، وَعَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ كَلاَلِيبٌ وَحَسَكٌ تَأْخُذُ مَنْ شَاءَ اللهُ، ثُمَّ يُطْفَؤُ نُورُ المُنَافِقِينَ، ثُمَّ يَنْجُو المُؤْمِنُونَ فَتَنْجُو أَوَّلُ زُمْرَةٍ وُجُوهُهُمْ كَالقَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، سَبْعُونَ أَلْفاً لاَ يُحَاسَبُونَ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ كَأَضْوَءِ نَجْمٍ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ كَذَلِكَ ثُمَّ تُحَلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيُشْفَعُونَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، فَيَجْعَلُونَ بِفِنَاءِ الجَنَّةِ، وَيَجْعَلُ أَهْلُ الجَنَّةِ يَرُشُّونَ عَلَيْهِمُ المَاءَ حَتَّى يَنْبُتُوا نَبَاتَ الشَّيْءِ فِي السَّيْلِ، وَيَذْهَبُ حُرَاقُهُ ثُمَّ يَسْأَلُ حَتَّى تُجْعَلُ لَهُ الدُّنْيَا وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهَا مَعَهَا}[29].

هذا النص يتسم بالوضوح لكثرة وتنوع ضمائره التي رفعت كل لبس وغموض فيه، خصوصا الضمائر الموجودة في جمل صلات أسماء الموصول، حيث نسجل في النص أربعة موصولات (أَيٌّ، ما، مَنْ، الذين) ذكرت في مجملها ست مرات كما يلي:

"أَيٌّ" وصلتها جملة (ذلك فوق الناس) وهو تركيب لا يستقيم إلا بتقدير ما حذف منه وهو الضمير المنفصل "هو"، فيكون أصل التركيب (ذلك هو فوق الناس)، والضمير المحذوف "هو" في جملة الصلة هو العائد والمحيل إلى الموصول "أي" إحالة قبلية قريبة، وبهذا الضمير يُرفع الإبهام القائم على الموصول، كما اشتملت الصلة على اسم الإشارة "ذلك" الذي أحال إلى سابق في النص هو كذا وكذا أي مدى كثرة أمة محمد بين الناس يومئذ.

"ما" لغير العاقل تبعت بصلة في جملة (كانت تعبد)، التي أصلها (كانت تعبده) فحذف ضمير الغائب المتصل وهو "الهاء" وهو الذي ربط بين الصلة وموصولها من جهة، وأحال إلى مرجعه الأصلي وهي (الشيء المعبود) الذي يطابق اسم الموصول المشترك "ما" الدّال في لفظه على المفرد المذكر، وهو ما رفع الإبهام الموجود في الموصول، وفي مكان آخر تصلها جملة أخرى هي (يزن شعيرة) التي تضمنت ضميراً مستتراً تقديره "هو" يحيل إحالة قبلية قريبة إلى الموصول "ما".

"مَنْ" للعاقل وصلتها الجملة الفعلية (شاء الله) وأصلها (من شاءه الله)، وبالتالي إن الضمير الرابط بين الصلة وموصولها هو "الهاء" المحذوفة، وفي موضع آخر من

النص نجد صلتها الجملة الفعلية (قال لا إله إلا الله) وتشتمل على ضمير مستتر تقديره "هو" ينسج خيوط التركيب ويحيل إلى اسم الموصول "من"، وهي إحالة قبلية نصية قريبة جدا، ولولا هذا الضمير المحيل لحدث غموض على مستوى التركيب، وانقطعت علاقة الاتساق بين جملة الصلة وموصولها.

"الذين" وصلتها الجملة الفعلية (يلونهم) التي رفعت الإبهام عن الموصول واحتوت ضميراً متصلاً يتعلق بالغائب الجماعة وهو يحيل إلى اسم الموصول الذي سبق ذكره "الذين" ويطابقه في الجمع والتذكير بإحالة قبلية نصية قريبة جداً.

كما أن الضمير "هم" يطابق الموصول "الذين" في التذكير والجمع، وكانت هذه المطابقة كاملة لأنها تمّت على مستوى لفظ الموصول ومعناه، والمطابقة التامة تُشترط في الضمير العائد على الموصول المختص، أمّا إذا كان عامّاً فإنّ المطابقة قد تتم على مستوى اللّفظ أو المعنى أو على مستوى اللّفظ والمعنى معاً، باستثناء الموصول الاسمي المشترك "أل" لأنّ المطابقة فيه تتم على مستوى المعنى وحده، لخفاء وإبهام موصوليتها بغير المطابقة.

وهنا يقول الدكتور "عباس حسن": «والضمير العائد يجب أن تكون مطابقته تامة، بأن يوافق لفظ الموصول ومعناه، وهذا حين يكون الموصول اسماً مختصّاً، فيطابقه الضمير في الإفراد والتأنيث وفروعهما...أمّا إن كان الاسم الموصول عامّاً (أي مشتركاً)؛ فلا يجب في الضمير مطابقته مطابقة تامة، لأنّ الاسم الموصول العام لفظُه مفرد مذكر دائماً، مثل:(من، ما، ذو...) ولكن معناه قد يكون مقصودا به المفردة أو المثنى أو الجمع بنوعيهما، ولهذا يجوز في العائد، أي: الرّابط عند أمن اللّبس وفي غير (أل) مراعاة اللّفظ، وهو الأكثر، ومراعاة المعنى وهو كثير أيضاً»[30].

تضافرت الضمائر الموجودة في هذا الحديث القدسي لتلخص مشهداً من مشاهد الآخرة، يتضمن مراجع عديدة لأحداثٍ كثيرة وهي (تجمع البشر، تفويجهم وفق ما كانوا يعبدون، اتباع الله بعد انتظاره، المرور بجسر جهنم، الشفاعة)، وهذه الضمائر التي اشتملت عليها الجمل الصلات تحيل إلى موصولاتها، وهذه الأخيرة تحيل بدورها إلى مراجعها، ولو لم يكن ذلك الرابط المحيل بين الموصوف والصفة لكان اللبس والغموض والظلام والضبابية في النص، فلا يفهم المتلقي قصد الكلام،

واللغة إنما تتوخى الوضوح ورفع اللبس، وتسعى إلى الفهم الصحيح للنص للتأثير في المتلقي والانسجام معه.

حيث أن جملة الصلة لابدّ لها أن تشتمل على رابط يعود على الاسم الموصول حتى تزيل الإبهام عنه، قال صاحب المقتضب: «واعلم أنّ الصّلة موضّحة للاسم، فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة، وما شاكلها في المعنى، ألا ترى أنك لو قلت: جاءني الذي، أو مررت بالذي، لم يَدْلُلْك ذلك على شيء حتى تقول: مررت بالذي قام، أو مررت بالذي من حاله كذا وكذا، أو بالذي أبوه منطلق، فإذا قلت هذا وما أشبهه وضعت اليدَ عليه»[31].

وهذا الرابط لا يكون غالباً إلا ضميراً، وهو ما عبر عنه "ابن هشام" بقوله: «الجملة الموصول بها الأسماء لا يربطها غالبا إلاّ الضمير، إمّا مذكورا نحو:﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾يس35، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ﴾الزخرف71، وإمّا مقدّرا نحو:﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾مريم69..»[32]، فالضمير العائد على الاسم الموصول في الآية الأولى هو(هاء الغائب) المتصل بالفعل (عمل)، والضمير الرّابط صلة الموصول باسمها في الآية الثانية هو(هاء الغائب) المتصل بالفعل (تشتهي)، أمّا في الآية الثالثة فالضمير العائد محذوف على تقدير: أيُّهم هو أشدُّ، وقد يغني عن الضمير في الرّبط اسم ظاهر يقع موقع ذلك الضمير وهو قليل.

وسمى "سبويه" الصلة حشواً وأشار إلى جواز حذف الضمير العائد في جملة الصلة مع نيّة التقدير بقوله: «وإن أردت الحشو قلت: مررت بِمَنْ صالحٌ، فيصير صالحٌ خبراً لشيء مضمر، كأنّك قلت: مررت بِمَنْ هو صالحٌ»[33]، وينجح هذا الحذف حين يتحقق أمن اللّبس ويتضح المعنى بدونه، ومن أهم مظاهر أمن اللّبس ألاّ يكون الباقي بعد حذفه صالحاً صلة[34].

كما أن الإضمار بضمير الفصل يرفع اللبس ويزيل الغموض أيضاً، فهو ضمير رفع منفصل يفصل بين ركني الجملة الاسمية لِيُفيدَ أنّ ما بعده خبر لا نعت للمبتدأ أو ما أصله مبتدأ، وهي تسمية بصرية، ويُسمّيه بعض الكوفيين عمادا[35]، لأنّه يعتمد عليه في بيان أنّ الثاني خبر لا تابع، وفي هذا المقام يقول "ابن يعيش": «ويقال له فصل وعماد، فالفصل من عبارات البصريين كأنّه فصل الاسم الأوّل عمّا

بعده وآذن بتمامه وإن لم يبقَ منه بقية من نعت ولا بدل إلاّ الخبر لا غير، والعماد من عبارات الكوفيين كأنّه عمد الاسم الأوّل وقوّاه بتحقيق الخبر بعده»[36].

وضمير الفصل عند النحاة ليس للربط وإنما لإفادة التوكيد أو القصر أو الإعلام بأنّ ما بعده خبر لا تابع، فيرفع بذلك الإبهام ويزيل اللّبس، وهو يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو بين اسم كان وخبرها، أو بين اسم إنّ وخبرها، أو بين مفعولي ظنَّ وأخواتها، ويشترط فيه أن يكون مطابقا لما قبله في المعنى وفي التّكلُّم، وفي الخطاب والغيبة، وفي الإفراد والتّذكير وفروعهما[37].

أما المحدثون فاعتبروه من الروابط لأنه يُوافق ما قبله في المعنى، وفي التّكلّم والخطاب والغيبة، وفي النوع والعدد، ويشير إلى ما بعده بأنه المقصود بالإخبار، وفي هذا الصدد يقول الدكتور "مصطفى حميدة": «..فإذا قيل: زيدٌ العالم، وكان يُراد إنشاء علاقة إسناد، نشأ لبس في فهم علاقة الوصفية، لأنّ كلا الاسمين معرفة، وبينهما مطابقة، ولذلك لجأت العربية إلى الرّبط بين الاسمين بضمير الفصل كي يزول احتمال فهم علاقة الوصفية، فتظهر علاقة الإسناد واضحة»[38]، ونحن نرى أنه من أدوات الربط والإحالة بين العناصر اللغوية في التركيب، فهو يُحيل إحالة بعدية إلى الجزء المتم للفائدة، كما يرفع اللبس والغموض عن معاني النص.

عن أبي هريرة –رضي الله– قال: قال رسول الله(ص): {إِذَا سَمِعْتُمْ رَجُلاً يَقُولُ: هَلَكَ النَّاسُ، فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ، يَقُولُ اللهُ: إِنَّهُ هُوَ هَالِكٌ}[39]، ضمير الشأن "الهاء" المتصل بالناسخ (إن) هو اسمها الذي أصله مبتدأ، وخبر الناسخ هو (هالك)، وما توسط اسم (إن) وخبرها هو ضمير الفصل "هو"، وقد أحال إلى خبر (إن) إحالة بعدية قريبة، ورفع الغموض واللبس عن النص، وأكّد معنى الإسناد في الجملة بأن ما بعده (هالك) خبر وليس صفة، وقصر بأنّ فائدة المسند (هالك) ثابتة للمسند إليه (الرجل القائل) فقط، وفي مثل هذا ذكر "الزمخشري" بأن ضمير الفصل "هم" في الآية: ﴿أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾البقرة:05، فائدته الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره[40].

2- الاقتصاد اللغوي في النص:

يتصل مفهوم الإضمار باعتباره ضربا من الكناية والحذف بتغييب اللفظ دون المعنى، فالضمائر تعوض بعض عناصر المقال وتنوب منابها؛ مستجيبة بذلك إلى مبدأ الاقتصاد اللغوي النصي بتعويض جزء أكبر في النص بعنصر آخر أكثر طواعية، وأقل تكلفة لغوية، وهي فائدة نصية كبيرة يحققها الضمير.

تستخدم الضمائر عوضاً عن الأسماء والصفات التي لا لزوم لتكرارها، فالربط بالضمير بديل لإعادة الذكر في الاستعمال وأدعى إلى الخفة والاختصار[41]، فمثلاً جملة: (شرح الطبيب العملية ثم بدأ في تنفيذ العملية) هي جملة مطولة ركيكة، الأحرى أن تختصر بجملة (شرح الطبيب العملية ثم بدأ في تنفيذها).

حيث تسعى اللّغات الطبيعية إلى الخفّة والاختصار، لذلك يرغب دائماً مستعمل اللغة في اقتصاد الجهد اللّغوي باستعمال الضمائر، فهي تغني عن التكرار وإعادة الذِّكر، وهذا الأمر قد وضحه لغويونا القدماء، حيث يقول "السيرافي": «اعلم أن الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكريره في جملة واحدة كان الاختيار ذكر ضميره، نحو: زيدٌ ضربتُه وزيدُ ضربت أباه وزيدٌ مررتُ به»[42]، كما تكلم عن هذه القضية المتأخرون مثل "هاليداي ورقية حسن" اللذان مثلا لها بجملة: (اغسل وانزع نوى ست تفاحات، ضعها في صحن يقاوم النار)[43]، حيث نلاحظ إمكانية إعادة صوغ هذه الجملة على النحو التالي: (اغسل وانزع نوى ست تفاحات، ضع التفاحات في صحن يقاوم النار)، مما يدل على أنّ الضمير المتصل في الفعل (ضعها) أغنى عن إعادة ذكر المحال إليه (ست تفاحات)، فناب عن اللفظ المكرّر.

عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله(ص) قال:{أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنْ خَلْقِ اللهِ الفُقَرَاءُ والمُهَاجِرُونَ الَّذِينَ تُسَدُّ بِهِمْ الثُّغُورُ وَيُتَّقَى بِهِمْ المَكَارِهُ، وَيَمُوتُ أَحَدُهُمْ وَحَاجَتُهُ فِي صَدْرِهِ لاَ يَسْتَطِيعُ لَهَا قَضَاءً، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ مَلاَئِكَتِهِ: ائْتُوهُمْ فَحَيُّوهُمْ، فَتَقُولُ المَلاَئِكَةُ: نَحْنُ سُكَّانُ سَمَائِكَ وَخِيرَتُكَ مِنْ خَلْقِكَ أَفَتَأْمُرُنَا أَنْ نَأْتِيَ هَؤُلاَءِ فَنُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ؟!! قَالَ: إِنَّهُمْ كَانُوا عِبَاداً يَعْبُدُونَنِي لاَ يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً، وَتُسَدُّ بِهِمُ الثُّغُورُ، ويُتَّقَى بِهِمُ المَكَارِهُ، وَيَمُوتُ أَحَدُهُمْ وَحَاجَتُهُ فِي صَدْرِهِ لاَ يَسْتَطِيعُ لَهَا قَضَاءً، فَتَأْتِيهِمُ المَلاَئِكَةُ عِنْدَ ذَلِكَ فَيَدخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّار}[44].

هذا النص الوصفي على الرغم من طوله فهو مُختصرٌ ومُقتصَدٌ أشد الاقتصاد اللغوي، وهذا بسبب وجود الضمائر المحيلة بين الموصوف والصفة، فقللت من تكرار ألفاظ الموصوفات، حيث استغربت الملائكة في هذا الحديث أمر الله تعالى بأن تُسَلِّم على هؤلاء العباد لأنها لا تعرف صفتهم، لكنها نفذت أمره بمجرد أن عرفت ذلك من خلال الجمل الناعتة لهم وهي: جملة (يعبدونني) وجملة (لا يشركون بي) وهما في محل نصب صفة للعباد، ويتصل بهما "واو" الجماعة الذي يحيل إلى هؤلاء العباد، وجملة (تسد بهم الثغور) وجملة (يتقى بهم المكاره) اللتان اشتملتا على ضمير جماعة الغائب "هم" المتصل بحرف الجر "الباء"، فوصل النعت الجملة بالاسم النكرة المنعوت بها وعاد إليه وطابقه في الجمع والتذكير، فهو يحيل إحالة قبلية نصية إلى العباد الذين سبق ذكرهم وهم محل سلام الملائكة، ثم إلى المرجع الأول في النص وهو أول من يدخل الجنة، وتلك الروابط المحيلة بين الموصوف والصفة قللت من كثافة تكرار المسميات، وحققت الاقتصاد اللغوي في النص، وجعلت المتلقي يفهم قصد الكلام رغم الاختصار، وهذا التعدد الإحالي أضفى على كتلة النص خفَّة واختصاراً وعلى تركيبه تماسكاً واتساقاً وعلى معانيه تأثيراً وانسجاماً.

3- المرونة اللغوية في النص:

نقصد بالمرونة اللغوية في النص من خلال الإضمار؛ السهولة في استخدام الضمائر من خلال تبادل أدوارها فيما بينها للدلالة على المخاطب أو المتكلم أو الغائب، ومن خلال تبديل مواطنها في النص تقديما وتأخيراً دون أن يخل ذلك بعناصر نصية النص مثل الاتساق والانسجام.

3-1- تبادل أدوار الإضمار:

يمكن للضمير أن يحيل إلى غير ما هو معتاد أن يحيل إليه تجاوزاً في النص؛ لأن اللغة قادرة على تعويض المتكلم والمخاطب بالغائب في عملية الخطاب لتحقيق أغراض أخرى كقولي: (هل يريد سيادة الرئيس -وهو حاضرٌ معي- أن يتفضل بالجلوس) استعملت صيغة الغائب للدلالة على المخاطب لتحقيق غرض التعظيم، أو قولي: (العبد اللئيم يطمع في مغفرة الرحمان الرحيم) استعملت صيغة

الغائب للدلالة على المتكلم، لتحقيق غرض الدعاء، وهذه أغراض وغايات نصية أخرى للضمير.

ومن مرونة أدوار الضمائر أن ضمير المتكلم يمكن أن يكون محدِّثاً أو متحدثاً عنه، أما ضمير المخاطب فيكون محدَّثا أو متحدثاً عنه، أما ضمير الغائب فيكون متحدثاً عنه فقط.

فظاهرة تركيب النص وبساطته ليست رهينة ظهور الصيغ اللغوية الدالة على المتخاطبين، إنما هي رهينة ما يحدث فيها من تغير في أدوار التخاطب بصيرورة المتكلم مخاطبا والعكس أو باختلاف ما تحيل عليه، أنظر هذا الحوار: «-أنا جائع. – وأنا أيضا.»، واضح أن المخاطب والمتكلم يمكنهما تبادل الدور في الاتجاهين، أما الانتقال من أحدهما إلى الغائب فلا يقوم على تبادل الأدوار إنما يقوم على تبدلها وتحولها في نقل الكلام على الحكاية، مثال: (قلت لفاطمة أسلمي ولا تترددي) استطاع الغائب أن يفارق دوره ويصبح مخاطباً، فبإمكان المتكلم أن يتوجه بالكلام إلى المخاطب مخبرا من الغائب[45].

وفي هذا الحديث القدسي التالي نلمس بوضوح مسألة التبادل في الأدوار بين الضمائر: عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة –رضي الله عنهما– قالا: قال رسول الله(ص):{العِزُّ إِزَارُهُ وَالكِبْرِيَاءُ رِدَاؤُهُ فَمَنْ يُنَازِعُنِي عَذَّبْتُهُ}[46]، ومعناه أن العز والكبرياء يختص بهما المولى سبحانه وتعالى ومن ينازعه فيهما يعذبه في النار، وقد استعمل الله عز وجل في البداية ضمير الغائب (الهاء) لوصف نفسه، ثم استغنى عن هذا الضمير وعوضه بضميري المتكلم (الياء والتاء) عند حديثه عن جزائه فيمن ينازع الله في العز والكبرياء؛ لأن هذا المقام يناسبه الحضور أكثر من الغياب لبيان قوة الله وعظمته، فهذا التبادل في الدور ينقل النص إلى حالة من الحركة تؤثر في المتلقي وتجعله يتواصل مع النص وينسجم معه، وأنت إذ تقرأ هذا النص تجد أن الله عز وجل مُحدِّثٌ ومُحَدَّثٌ عنه في نفس الوقت ولا تشعر بانفكاك تراكيبه رغم ذلك التبادل في الضمائر.

3-2- تبادل مواطن الإضمار:

ويتقدم المفسر لفظاً وأصلا عن المضمر، وله أربع حالات[47]:

-التقدم لفظاً وتحقيقاً، مثال: ضرب زيد غلامه.

-التقدم تقديراً، مثال: ضرب غلامه زيد. حيث أُبدِل المضمر بالمظهر.

-التقدم معنىً، مثال: اعدلوا هو أقرب للتقوى، فإن مفسر الضمير هو العدل المفهوم من (اعدلوا).

-التقدم حكماً إذا ثبت في الذهن، كما في ضمير الشأن والقصة؛ والذي سنعود إليه لاحقا في الوظيفة الخامسة المتعلقة بتعظيم شأن النص ومراجعه.

4- تحفيز المعرفة الخلفية للمتلقي تجاه عالَم النص:

الإضمار شأنه شأن سائر مظاهر التعريف مشروط بعلم المخاطَب بما أُضمر وبعلم المتكلم بعلم المخاطب بذلك؛ حتى يتحقق انسجام الخطاب، وهو ما عبر عنه "سبويه" بقوله: «وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسماً بعدما تعلم أن من يُحدَّث قد عرف من تعني وما تعني وأنك تريد شيئاً يعلمه»[48]، أي أن الإضمار لا يكون إلا بعد حصول التعريف والتعيين والتخصيص.

ويرى ابن جني أن الضمائر في حاجة إلى المفسر لتعيين الشخص وتخصيصه فيقول: «لا يُضمَرُ ما لا دليل عليه ولا تفسير له»[49]، والأصل في المفسر الذي يرفع الإبهام عن معنى المضمر أن يكون مقامياً حضورياً قائماً على شهادة الحال في ضمائر المتكلم والمخاطب، ومقالياً قائماً على التقدم في الذكر في ضمائر الغائب.

ولئن كان الإضمار يحدثه المتكلم خلال عملية الكلام؛ فإن للمخاطَب دوراً محورياً فيه يتمثل في سابق معرفته بالشيء المضمر، وإلا خرج الكلام إلى الألغاز والإبانة المقتولة، «وإنما صار الضمير معرفة لأنك لا تضمره إلا بعدما يعرفه السامع، وذلك لأنك لا تقول: (مررت به) ولا (ضربته) ولا (ذهب) ولا شيئاً من ذلك حتى تعرفه وتدري إلى من يرجع هذا الضمير»[50].

عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله(ص):{لَمَّا أُصِيبَ إِخْوانُكُمْ بِأُحُدٍ جَعَلَ اللهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي جَوفِ طَيْرٍ خُضْرٍ، تَرِدُ أَنْهَارَ الجَنَّةِ، تَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا، وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ مِنْ ذَهَبٍ مُعَلَّقَةٍ فِي ظِلِّ العَرْشِ..}[51].

الحال هنا في الجمل الفعلية (ترد أنهار الجنة)، (تأكل من ثمارها)، (تأوي إلى قناديل)، وهي كلها تبدأ بفعل مضارع فاعله ضمير مستتر تقديره "هي" دلت عليه تاء التأنيث في بداية الفعل وهو عنصر محيل في النص، معنى هذا أن المحال إليه يكون مفرداً مؤنثاً، فإذا بحثنا عنه في المتقدم من النص نجد لفظتي (الأرواح والطير) كلاهما معرفةٌ وجمعٌ ويتطابقان مع الضمير المفرد المؤنث معنىً وليس لفظاً، وهنا يتعاضد الضمير المحيل مع قرينة الرتبة فيتبين أن المحال إليه هو (الأرواح) التي سبقت بالذكر أما (طير) فهي مضافة إلى جار ومجرور متعلق بالمحال إليه، و(الأرواح) بدورها تعود إلى المرجع الأول في النص وهو (إخوانكم).

وبعيداً عن هذا التحليل النحوي فإن المتلقي في هذا له الدور الرئيس في فهم هذا الحديث، باستحضار المعرفة الخلفية بعالم هذا النص، وسابق معرفته بالأشياء، حينما يدرك أن موضوع الحديث لا يتعلق بالطير وإنما بشهداء غزوة أُحد الذين أنعم الله عليهم بالحياة في الجنة، ويبدو جلياً أن نصية هذا النص بُنِيَت على الإحالات وعلى مبدأ تحفيز المعرفة الخلفية لدى المتلقي تجاه خلفيات النص.

عن عبد الله بن عمرو –رضي الله عنهما– قال: صلينا مع رسول الله(ص) المغرب فرجع من رجع وعقَّب من عقَّب فجاء رسول الله مسرعاً قد حَفَزَهُ النَّفس، وقد حَسَرَ عن ركبتيه فقال:{أَبْشِرُوا هَذَا رَبُّكُمْ قَدْ فَتَحَ بَاباً مِنْ أَبْوَابِ السَّمَاءِ يُبَاهِي بِكُمُ المَلاَئِكَةَ يَقُولُ: أُنْظُرُوا إِلَى عِبَادِي قَدْ قَضَوا فَرِيضَةً وَهُمْ يَنْتَظِرُونَ أُخْرَى}[52].

نلاحظ في الجمل الحالية: (قد قضوا فريضة)، (وهم ينتظرون أخرى)، المحيل هو "واو" الجماعة الذي اتصل في الجملة الأولى بفعل ماض مسبوق بقد التي تفيد التحقيق، واتصل في الجملة الثانية بفعل مضارع مسبوق بضمير منفصل للجماعة الغائبة.

والحال الجملة تركيب لغوي يأتي بعد معرفة لبيان هيأتها حين ملابسة الفعل، ولابد للحال الجملة من رابط يربطها بصاحبها، ورابطها إما الواو أو الضمير أو كلاهما[53]، قال "ابن يعيش": «فإذا وقعت الجملة حالاً فلابدّ فيها ممّا يعلّقها بما قبلها ويربطها به لئلاّ يتوهم أنها مستأنفة، وذلك يكون بأحد أمرين، إمّا الواو، وإمّا ضمير يعود منها إلى ما قبلها»[54].

ووظيفة هذا الرابط هو اتصال المعنى بين الجملتين وإلاّ كانتا منفصلتين لا صلة بينهما، ففي قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾البقرة 259، نجد أن الرابط هو واو الحال والضمير البارز "هي" العائد على القرية ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾القصص25، فالضمير المستتر في الفعل (تمشي) هو الرابط للحال بصاحبها (إحداهما)، وقد كان الضمير متأخرا عن المرجع ليقوم بربط آخر التركيب بأوله.

وفي الحديث القدسي أحال الضمير "واو" الجماعة جمل الحال جميعا إلى صاحبها (عبادي) إحالة قبلية نصية قريبة، تتعاضد مع المقام ليصنع اتساق وانسجام النص؛ لذلك حتى يعرف المتلقي من هؤلاء العباد يجب أن يستعين بالمقام وسياق نزول الحديث وهو مجموعة المصلين التي قضت صلاة المغرب ولم ترجع إلى ديارها بل بقيت في المسجد تنتظر صلاة العشاء، ففتح لهم باب من أبواب السماء، وهو ما جعل الرسول يعود مسرعاً وقد حفزه النفس وحسر عن ركبتيه ليبشرهم بهذا الخبر، أي أن الضمير "واو" الجماعة حفّز المعرفة الخلفية السابقة لدى المتلقي تجاه مقام وسياق النص لمعرفة طبيعة المحال إليه (عبادي).

5- تعظيم شأن النص ومراجعه:

يظهر تعظيم شأن النص ومراجعه عند تقدم الضمير عن المظهر، وتحديداً في ضمير الشأن أو القصة، وهو ضمير غائب يتقدم الجملة ويعود إلى ما في الذهن من الشأن والقصة، فإن اعتبر مرجعه مذكراً سُمِّي ضمير الشأن، وإن اعتبر مؤنثاً سُمِّي ضمير القصة رعاية للمطابقة[55]، وهذا الضمير يؤتى به قبل تقدم ذكره قصد تعظيم القصة بذكرها مبهمة فيعظم وقعها في النفس، نحو: (إنه يوم يسير)، وتفسير ذلك الجملة المذكورة بعده.

وقد يتقدم المضمر لفظا ورتبة لا حكما وتقديرا كما في المثل المشهور (في بيته يؤتى الحكم)، وهي الحالة التي سماها النحاة الإضمار على شريطة التفسير[56]، فالأصل أن يعمد المتكلم إلى الإظهار في مفتتح خطابه وإلى الإضمار في درجه،

ولكن متى أظهر في موطن الإضمار أو أضمر في موطن الإظهار؛ فقد قصد تعظيم المرجع وقوة الكلام وبيانه.

ضمير الشّأن هو تسمية بصرية، أمّا الكوفيون فيسمّونه الضمير المجهول لعدم تقدُّم شيء عليه ليكون مرجعه، وهذا الضمير يتصدر جملته، ويؤتى به في مواضع التعظيم والتفخيم وإثارة الانتباه إلى ما يليه، والجملة التي تأتي بعده تفسيرٌ له[57]، ففي قوله تعالى:﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾الإخلاص:1، نجد الضمير المنفصل "هو" هو ضمير الشّأن، وقد تصدّر الجملة الاسمية وهو في موضع الإشارة وتوجيه الأنظار إلى تعظيم المولى عزّ وجلّ، والجملة الاسمية (الله أحد) هي التي فسَّرته، وقد جاء في هذه الآية دالاً على المفرد المذكر، وقد يأتي للمفرد المؤنث فيسمَّى ضمير القصة، كما في قوله تعالى:﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾الأنبياء:97، فالضمير المنفصل "هي" الواقع بعد إذا الفجائية هو ضمير القصة، وقد فسَّرته الجملة الواقعة بعده.

يرى الدكتور "تمام حسّان" أن ضمير الشّأن يقوم بوظيفة الربط ويعود دائما على متأخِّرٍ لفظاً ورتبة، ويتطابق تذكيراً وتأنيثاً في الغالب مع المسند إليه في الجملة المفسِّرة، ومن ثَمّ تتشكَّل علاقة الرّبط[58]، فضمير الشّأن يعود دائماً إلى ما بعده، أي أنّ مرجعه متأخِّرٌ عنه، وهذا المرجع لا يكون إلاّ جملة مفسِّرة له ولا يمكن أن تتقدّم عليه، أي أن ضمير الشأن يقوم بإحالة بعدية أو الإحالة إلى لاحق، وهذه الإحالة داخلية لأنّ المرجع جملة مفسِّرة موجودة داخل النّص وليس خارجه، كما أنّ هذه الإحالة من حيث المدى تُعَدُّ قريبة لعدم وجود فاصل بين هذا الضمير ومرجعه.

في حديثٍ عن آخر أهل الجنة دخولاً الجنة، يقول الرسول(ص): {..ثُمَّ يَفْرَغُ اللهُ مِنَ القَضَاءِ بَيْنَ العِبَادِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ هُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولاً الجَنَّةَ ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ اِصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ فَإِنَّهُ قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا وَأَحْرَقَنِي ذَكَاؤُهَا..}[59].

نجد في هذا النص الضمير المتصل للمفرد الغائب "الهاء" الواقع اسماً للناسخ في (فإنه) هو ضمير شأنٍ فسَّرته الجملة الفعلية بعده (قد قشبني ريحها) المسبوقة بقد التي تفيد التحقيق، ولم تكف هذه الجملة فأضاف هذا الرجل جملة فعلية أخرى لزيادة

التفسير (أحرقني ذكاؤها)، فالجملة الأولى هي خبرٌ للناسخ (إن) والجملة الثانية معطوفة عليها، وضمير الشأن المتصل"الهاء" في (فإنه) صورت في خيال المتلقي تعظيما لشأن الموضوع وقيمة المرجع الذي يحيل إليه وهو حادثة الحرق وواقعة القشب، وقد أحال إليهما إحالة بعدية قريبة وتطابق مع شأن القشب والحرق في الإفراد والتذكير، ويمكن أن نقول أن المفسر قد تقدم عن المضمر حكماً وليس تحقيقا أو تقديراً، لأنه ثبت في الذهن، وبهذا حقق ضمير الشأن نوعاً آخر من اتساق وانسجام النص يختلف عن الذي تفعله معظم الضمائر التي تحيل في النص إحالات قبلية.

6- تغريض النص:

إذا كان الرّبط بالضمير في المواضع التي أوردها النحاة لم يتجاوز حدود الجملة؛ فهذا لا يعني أنّ علماءنا لم يعنوا بمرجعية الضمير على مستوى النّص، فهذا الفرّاء (ت 207 هـ) يحدد مرجعية الضمير المتصل "الهاء" في قوله تعالى:﴿يَأْتِيكُم بِهِ﴾الأنعام:46، إلى لفظ (الهدى) المذكور في الآية: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾الأنعام:35، والذي تقدّم عن الضمير في السورة بعشر آيات كاملة[60]، أي أنه تجاوز مرجعية الضمير من مستوى الجملة إلى مستوى النّص مراعاةً للنظم، وهذا يبين إدراكه لمدى مساهمة الإحالة بالضمير في إبراز محور الخطاب، وإمكانية عودة الضمير إلى بؤرته في النص التي تمثل غرض الخطاب، وليست فحسب إلى تلك الموجودة معه في الجملة، وهو ما يسمى بمبدأ التغريض الذي هو آلية من آليات الانسجام النصي، وهو ما يدل على أنّ علماءنا قد أسّسوا لكثير من المفاهيم التي انبنى عليها علم اللّغة النّصّي.

عن عقبة بن عامر –رضي الله عنه– قال: سمعت رسول الله(ص) يقول: {يَعْجَبُ رَبُّكُمْ مِنْ رَاعِي غَنَمٍ فِي رَأْسِ شَظِيَّةٍ بِجَبَلٍ يُؤَذِّنُ بِالصَّلاةِ وَيُصَلِّي فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أُنْظُرُوا إِلَى عَبْدِي هَذَا يُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ الصَّلاةَ يَخَافُ مِنِّي، قَدْ غَفَرْتُ لِعَبْدِي وَأَدْخَلْتُهُ الجَنَّةَ}[61]، تكرر صاحب الحال ثماني مرات كما يلي: (راعي غنم)، (ضمير مستتر في: يؤذن، يصلي، يقيم، يخاف)، (عبدي)، (الضمير المتصل في: أدخلته)، وتلاحظ كثيرا في الأحاديث القدسية أن الأحوال ارتبطت بتباهي الله بعباده المؤمنين، فها هو هنا أيضا يتباهى بعبده ويعجب من حاله الذي عرضه بالجمل (يؤذن)، (يقيم

الصلاة)، (يخاف مني) وهي جمل فعلية فعلها مضارع فاعلها ضمير مستتر تقديره "هو" يحيل إلى العبد الذي أشار إليه الله عز وجل وهو في الأصل ذلك الراعي المذكور في صدر الكلام، والذي أعيد ذكره في عجز الكلام بأنه نال مغفرة الله، ورد العجز على الصدر هنا دفع بإبراز غرض الخطاب وتحقيق مبدأ التغريض، وبواسطة الضمير العائد على صاحب الحال تم نسج العلاقة الترابطية بين عدة جمل حالية والجملة المشتملة على صاحب الحال مما أشاع الاتساق في كامل أجزاء النص، فدور الضمير تعدى أثره من مستوى الجملة الواحدة إلى مستوى النص.

خاتمة

تنوعت الضمائر في الأحاديث القدسية، وظهرت في تراكيب جملية لتأدية وظائف نحوية مختلفة كالخبرية، الوصفية، الحالية، الصلة، وقد حقق الإضمار اتساق وانسجام نصوص هذه المدونة لتمتعه بوظيفة نصية أساسية هي الربط الإحالي، وأيضا بوظائف نصية ثانوية فاعلة، حيث ضمن الإضمار عدم وجود الغموض واللبس في النص، لأنّ إعادة ذكر اللفظ قد يفضي إلى الالتباس في فهم المقصود، كما اقتصد في لغة النص واختصر في حجمه، فقد مكّن من تعويض جزء كبير منه بجزء أقل أكثر طواعية، وأقل تكلفة لغوية.

ويختص نظام الإضمار العربي بمرونة امتد أثرها للحديث القدسي، فسهّل التغاير في أدوار الضمائر والتبادل بين مواضعها، كما حثّ المخاطَب على لعب دورٍ محوريٍ في العملية التواصلية، وهو إثارة سابق معرفته الخلفية بعالم النص وبالشيء المضمر من خلال العودة إلى السياق النصي أو محيطه الخارجي، واُستُخدِم ضمير الشأن أو القصة في النص لتأدية وظيفة تعظيم شأن النص ومراجعه التي يحيل إليها إحالة بعدية، كما أحالت بقية الضمائر إلى أول النص بإحالات قبلية بعيدة من شأنها تغريض النص وإبراز محوره وغرضه.

الإحالات والهوامش:

[1]- المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم (ت749هـ): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 2001، ج1، ص358.

[2]- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ): المقتضب، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ج4، ص277-278.

[3]- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحي (ت291هـ): مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، د.ت، ص332-333.

[4]- الاستراباذي، رضي الدين (ت 686 هـ): شرح كافية ابن حاجب، تقديم إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج2، ص93.

[5]- الشاوش محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 2001، ج2، ص1083.

[6]- الأزهر زناد: نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص117.

[7]- تمام حسان: البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، 2000، ج1، ص138.

[8]- سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان (ت 180 هـ): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1999، ج2، ص 350-351.

[9]- خطابي محمد: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2006، ص18.

[10]- الجرجاني، عبد القاهر (ت 471 هـ): دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004، ص183.

[11]- سبويه: الكتاب، ج1، ص135.

[12]- حميدة مصطفى: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، شركة لونجمان، القاهرة، مصر، ط1، 1997، ص155.

[13]- المرجع نفسه، ص152.

[14]- المرجع نفسه، ص154.

[15]- تمام حسان: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، 2005، ص91.

[16]- محمد خطابي: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص17.

[17]- جيليان براون وجورج يول: تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، السعودية، دط، 1997، ص256.

[18]- محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ج2، ص595.

[19]- السيوطي، جلال الدين (ت 911 هـ): الإتقان في علوم القرآن، تحقيق فواز أحمد زميرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دط، 2005، ج1، ص597.

[20]- الأزهر الزناد: نسيج النص، ص118.

[21]- فولفجانج هاينه مان وديتر فيهفيجر: مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة فالح بن شبيب العجمي، جامعة الملك سعود، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، السعودية، دط، 1999، ص8.

[22]- الأزهر الزناد: نسيج النص، ص53.

[23]- تمام حسان: البيان في روائع القرآن، ج1، ص137.

[24]- محمد خطابي: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص18.

[25]- يُنظر تفصيل ذلك في: ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين (ت 761 هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، دط، 2005، ج2، ص573 وما بعدها.

[26]- الاستراباذي: شرح كافية ابن حاجب، ج1، ص208.

[27]- المرجع نفسه، ص11.

[28]- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص175.

[29]- العدوي مصطفى: صحيح الأحاديث القدسية، مطابع دار الصحيفة، القاهرة، مصر، دط، 1999، ص79.

[30]- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، 1980، ج1، ص343.

[31]- المبرد: المقتضب، ج3، ص197

[32]- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص579.

[33]- سيبويه: الكتاب، ج2، ص107.

[34]- عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص359.

[35]- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص571.

[36]- ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش بن علي (ت643هـ): شرح المفصل، تحقيق محمد منير، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، مصر، د.ط.ت، ج3، ص110.

[37]- عباس حسن: النحو الوافي، ج1 ، ص316.

[38]- مصطفى حميدة: نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية، ص199.

[39]- مصطفى العدوي: صحيح الأحاديث القدسية، ص32.

[40]- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت538هـ): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 1998، ج1، ص161.

[41]- تمام حسان: البيان في روائع القرآن، ج1، ص137.

[42]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص62.

[43]- محمد خطابي: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص14.

[44]- مصطفى العدوي: صحيح الأحاديث القدسية، ص196.

[45]- محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ج2، ص 1087.

[46]- مصطفى العدوي: صحيح الأحاديث القدسية، ص184.

[47]- محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ج2، ص1127.

[48]- سبويه: الكتاب، ج2، ص6.

[49]- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت792هـ): الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2002، ج1، ص104.

[50]- المبرد: المقتضب، ج4، ص280.

[51]- مصطفى العدوي: صحيح الأحاديث القدسية، ص82.

[52]- المرجع نفسه، ص160.

[53]- السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص248.

[54]- ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص66.

[55]- سبويه: الكتاب، ج2، ص176.

[56]- الرضي الاستراباذي: شرح كافية ابن حاجب، ج1، ص206.

[57]- عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص321.

[58]- تمام حسان: البيان في روائع القرآن، ج1، ص151.

[59]- مصطفى العدوي: صحيح الأحاديث القدسية، ص72.

[60]- الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد (ت206هـ): معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط2، 1980، ج1، ص335.

[61]- مصطفى العدوي: صحيح الأحاديث القدسية، ص158.

المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

1- الاستراباذي، رضي الدين (ت 686 هـ): شرح كافية ابن حاجب، تقديم إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

2- الأزهر زناد: نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، .1993

3- تمام حسان: البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، .2000

4- تمام حسان: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، .2005

5- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحي (ت291هـ): مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، د.ت.

6- الجرجاني، عبد القاهر (ت 471 هـ): دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، .2004

7- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت792هـ): الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، .2002

8- جيليان براون وجورج يول: تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، السعودية، دط، .1997

9- حميدة مصطفى: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، شركة لونجمان، القاهرة، مصر، ط1، 1997.

10- خطابي محمد: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2006.

11- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت538هـ): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 1998.

12- سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان (ت 180 هـ): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، .1999

13- السيوطي، جلال الدين (ت 911 هـ): الإتقان في علوم القرآن، تحقيق فواز أحمد زميرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دط، .2005

14- السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، .2001

15- الشاوش محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، .2001

16- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، .1980

17- العدوي مصطفى: صحيح الأحاديث القدسية، مطابع دار الصحيفة، القاهرة، مصر، دط، 1999.

18- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمان (ت769هـ): شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط5، .1998

19- الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد (ت206هـ): معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط2، .1980

20- فولفجانج هاينه مان وديتر فيهفيجر: مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة فالح بن شبيب العجمي، جامعة الملك سعود، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، السعودية، دط، 1999.

21- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ): المقتضب، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، .1999

22- المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم (ت749هـ): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 2001.

23- ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين (ت 761 هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، دط، 2005.

24- ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش بن علي (ت643هـ): شرح المفصل، تحقيق محمد منير، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، مصر، د.ط.ت.